

الفلوجة: بؤادر انتفاضة عشائرية على «داعش»

تعود الفلوجة - أحد أهم معاقل تنظيم «داعش» إلى الضوء - لتفرض مشهداً مختلفاً قد يضطر الحكومة العراقية إلى إعادة حساباتها بالنسبة إلى تحرير الموصل قبلها. خصوصاً بعدما علت، أمس، أصوات من في داخل الفلوجة، في ظل اشتباكات بين عدد من عشائرها وتنظيم «داعش»

بغداد - ربيع نادر

شهدت مدينة الفلوجة (غرب بغداد)، أمس، أحداثاً أمنية وصفتها جهات حكومية بأنها بداية لثورة مسلحة على تنظيم «داعش»، الذي يسيطر على المدينة منذ سنتين. وبالرغم من أن أطرافاً محلية استبعدت وجود حراك يرتقي إلى وصفه بـ«الانتفاضة»، فإن وقوع اشتباكات مسلحة بعد أيام فقط على تقارير أمنية تؤكد قيام مجاميع سرية بتنفيذ عمليات مسلحة ضد هذا التنظيم في المدينة، يزيد من التوقعات بأن «داعش» سيعيش أياماً صعبة في أول وأهم معقل له في العراق.

وأكد مصدر من داخل الفلوجة وقوع اشتباكات مسلحة بين العشائر وعناصر من «داعش» انتقلت بنحو متسارع، لتشمل أكثر من منطقة. وقال المصدر لـ«الأخبار» إن «الاشتباكات بدأت، منذ يومين، عندما احتجز عناصر داعش مدنيين كدروع بشرية في منطقة النوى هوى جنوبي الفلوجة، التي كانت تتعرض وقتها لقصف من طيران الجيش العراقي يستهدف مقر التنظيم». وأشار إلى أن «مصرع مدنيين بالقصف دفع الأهالي إلى

الانتفاض على التنظيم، واتسعت حركة الاحتجاج بعدها لتضم مناطق أخرى»، موضحاً أن «عشائر البو علوان هي التي تقود الحراك العشائري، الذي أدى حتى الآن إلى السيطرة على مناطق عدة في جنوب المدينة وشمالها». وبحسب ما نشرته خلية الإعلام الحربي التابع للحكومة، لم يقتصر الحراك العشائري المسلح على مناطق الشمال والجنوب لأنها تحدثت، أمس، في تقرير نشرته وسائل الإعلام عن أن «سوق النزيهة» وسط المدينة شهد اشتباكاً مسلحاً بين عشيرة الجريصات وعناصر التنظيم أدى إلى طردهم من مناطق عدة.

لكن هذا المصدر أكد أن «الأحداث التي يمكن اعتبارها ثورة مسلحة حدثت فقط في المناطق الواقعة لأطراف الفلوجة، في حين أن ما شهدته مناطق الوسط يُعدّ حادثاً منفصلاً عن الحراك الشعبي المسلح». وأوضح المصدر أن «الاشتباكات التي شهدتها سوق النزيهة وسط المدينة، جاءت بعد مقتل قصاب من عشيرة الجريصات بشجار مع أحد عناصر داعش، أدى إلى هجوم من عشيرته على مقرّ التنظيم، توقف بعد تعهد عناصر داعش بمعاينة مسبب مقتل القصاب».

وأكد قائم مقام الفلوجة سعدون عبيد الشعلان، أمس، سيطرة العشائر على مناطق في شمال الفلوجة وجنوبها، بعدما خاضت معارك مسلحة ضد «داعش». وقال إن «قبيلة الجميلة ومعها عدد من العشائر تقود معارك ضارية ضد تنظيم داعش في مناطق شمال الفلوجة وجنوبها، وقد كبدتهم خسائر فادحة بالأرواح والمعدات».

وأضاف الشعلان أن «المعارك وقعت في أحياء الشهداء وجبيل ونزال»، لافتاً الانتباه إلى أن «هناك فراراً جماعياً من قبل الإرهابيين إلى وسط المدينة، بعدما أطبق الخناق عليهم من جميع الجوانب». وتابع:

«نحن بانتظار إعلان الساعة الصفر لدخول الجيش والشرطة إلى المدينة، ودعم العشائر المنتفضة بالسلاح والعتاد».

وأفادت معلومات متطابقة بأن تنظيم «داعش» شنّ على أثر الهجمات التي تعرّض لها حملة اعتقالات واسعة وسط الفلوجة وشمالها، وبحسب ما أفيدت به «الأخبار»، تجاوز عدد المعتقلين بسبب الأحداث الأخيرة المئة شخص. وكان مجلس محافظة الأنبار قد أعلن، أمس، اندلاع «ثورة عشائرية» على تنظيم «داعش» في مدينة الفلوجة، وهي من كبرى مدن المحافظة، ودعا الحكومة إلى مساندة «جواً وبرا». وتعليقاً على ذلك، قال هادي عاشور، وهو أحد ممثلي الفلوجة في مجلس العشائر

المتصدية للإرهاب، إن «الحكومة العراقية لم تقم بما يجب من أجل تحرير الفلوجة، بشكل كامل، من قبضة الإرهابيين، بالرغم من وجود

مجلس محافظة الأنبار أعلن اندلاع «ثورة عشائرية» على تنظيم «داعش» في الفلوجة

حالة سخط كبيرة بين الأهالي». وأوضح عاشور لـ«الأخبار» أن «ما حدث هو نتيجة انتفاضة خمسة إلى عشرة في المئة فقط من المتضررين من وجود داعش». وعن إمكانية استثمار انشقاقات حدثت، أخيراً، بين صفوف التنظيم،

اعتبر عضو المجلس العشائري الذي يضم شيوخاً من الأنبار أن «من عمل مع داعش وبقي معهم، طوال سنتين، لا يمكن أن يؤمن له مطلقاً، أما من يستطيع تحرير المدينة فهو العشائر وقوات الأمن، ذلك أن الأمر يتطلب عملية عسكرية».

وتزامنت أحداث الفلوجة المتسارعة مع جدل أخذ يتصاعد، في الأونة الأخيرة، عن السبب وراء التأجيل المتكرر لتحرير الفلوجة، على الرغم من كونها العصب الرئيسي الذي مكّن «داعش» من السيطرة على مناطق واسعة، حيث إن سقوط الفلوجة بيده سبق سقوط مدينة الموصل بأكثر من خمسة أشهر. وبالرغم من أن معظم التقارير الأمنية تشير إلى أن تحرير الفلوجة يمثل ضربة قاضية لـ«داعش» في

لم يقتصر الحراك العشائري المسلح على مناطق الشمال والجنوب فقد شهد وسط المدينة اشتباكات (أ ف ب)



تقرير

العراق: الرئاسات الثلاث تدعو إلى حصر القرار الأمني بيد العبادي

دعت الرئاسات العراقية الثلاث، أمس، إلى حصر القرار الأمني بيد رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، وشددت على تعاون جميع الكتل السياسية من أجل الإسراع في إنضاج مشاريع القوانين بما يساعد في إقرارها.

وذكر بيان لرئاسة الجمهورية أنه جرت، خلال اجتماع بين الرئيس فؤاد معصوم ورئيس الحكومة حيدر العبادي ورئيس مجلس النواب سليم الجبوري، «مناقشة مستفيضة لموضوع التعديل الوزاري المطلوب، ومواقف الكتل البرلمانية بشأنه مع التأكيد على أهمية الإصلاح، بما يلي طموح المواطنين ومعالجة الأزمات المالية والاقتصادية ومكافحة الفساد، وتعاون الكتل السياسية في ذلك للخروج برؤية شاملة ومواقف موحدة».

وأضاف البيان إن «المجتمعين درسوا تطورات الاستعدادات لإعمار العراق، كما عرضوا التطورات الميدانية في المجال الأمني، وما يتحقق من انتصارات ضد الإرهاب على أيدي قواتنا المسلحة والحشد الشعبي والبشمركة والمتطوعين من أبناء العشائر وتوفير متطلبات توسيعها»، مشدداً على «وحدة القرار الأمنية والعسكري بيد القائد العام للقوات المسلحة وحصر السلاح بيد الدولة».

وأشار البيان إلى أنه «تم التأكيد على ضرورة تعاون جميع الكتل البرلمانية من أجل المساعدة في سرعة إنضاج مشاريع القوانين والتعديلات مع اللجان الخاصة في رئاسة الوزراء، وقبل

إحالتها إلى مجلس النواب وبما يساعد في سرعة تشريعها وإقرارها»، لافتاً إلى أن «المجتمعين اتفقوا على أهمية مواصلة اجتماع الرئاسات الدوري مع قادة الكتل السياسية، لأهمية استثمار التوافق السياسي الحاصل في الاجتماع لصالح تعجيل الإجراءات التنفيذية والتشريعية».

وفي سياق متصل، اتفق رئيس ائتلاف «متحدون» للإصلاح، ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم، خلال لقاء جمعتهما أول من أمس، على فتح حوار جدي مع رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، بشأن مشروع تغيير وزراء الحكومة الحالية.

وذكر بيان صادر عن ائتلاف «متحدون» أن «الزعميين أكدوا أهمية تجاوز الأزمات السياسية والاقتصادية، وسيادة روح الشراكة الحقيقية، وإعطاء مكونات الشعب العراقي حقها ودورها». وأضاف البيان إن النجيفي والحكيم «اتفقا على أنهما مع الإصلاح ومعالجة الخلل، الأمر الذي يحتاج إلى حوار جدي صريح مع رئيس مجلس الوزراء للوقوف على مشروع، وتبادل الرؤى، وتحقيق مشاركة الكتل السياسية في دعم الإصلاح وترشيح من تتوفر فيه المؤهلات المطلوبة في تنفيذ الإصلاح».

كذلك، نقل البيان عن النجيفي قوله إن «معركة تحرير الموصل ذات أهمية بالغة وهي تستوجب حشد الطاقات والإمكانات من أجل تحريرها، وأن يكون الدور الرئيسي لأبناء نينوى على اختلاف

تنوعهم القومي والإثني، عبر حشد وطني ينفخ على المواطنين كافة، وحسب الكثافة المتحققة في المساحات الجغرافية لنينوى». وأضاف النجيفي إنه يجب أن «تتوفر قيادة مهنية متوازنة وغير منحازة لأي طرف، وبالتلاحم مع الجيش العراقي وقوات البشمركة، والتحالف الدولي».

وفي الإطار ذاته، دعا رئيس البرلمان سليم الجبوري، أمس، إلى تهئية أسباب نجاح معركة تحرير نينوى، من خلال إطلاق موازنة المحافظة وتسليح العشائر

حررت القوات الامنية منطقة الحامضية شرقي الرمادي بالكامل

ودعم البشمركة، مؤكداً أن العراق يخوض حرب وجود ولا خيار عنها، فيما شدّد على ضرورة دعم مرحلة ما بعد «داعش» في التعايش السلمي وإعمار المدينة.

وقال الجبوري، في كلمة ألقاها في مؤتمر «العشائر العراقية في نينوى» الذي عقد في أربيل، إن «الحرب على داعش حرب وجود ولا خيار عنها، وأهلنا في نينوى يلاقون من داعش المجرم كل أنواع العذاب»، لافتاً إلى أن «ذلك يدعو إلى العمل المتواصل الجاد والإسراع في فك أسر نينوى من أيدي الظالمين

وتهيئة كل احتياجات المعركة، وعلى رأسها تسليح العشائر ودعم البشمركة كي تكون كاملة العدد والعدة». وأضاف الجبوري إن «الاحتياجات اللوجستية تفرض دعم المحافظة بإطلاق كامل موازنتها لاستيعاب احتياجات دوائر المحافظة ورعاية شؤون مواطني نينوى»، موضحاً أن «تعاون الجيش والعشائر والبشمركة وتضامهم يدل على أننا مقبلون على نصر عظيم يصنعه الانسجام والتعاون والإخلاص، ويسنده الدعم الكبير من قبل التحالف الدولي ودعم المنظمات الدولية بالتنسيق مع الحكومة المركزية». وشدد الجبوري على «أهمية التفكير جدياً بمرحلة ما بعد داعش لدعم الاستقرار والتعايش وإعادة إعمار نينوى على نحو أفضل مما كانت عليه، وكل ذلك لا يمكن تحقيقه ما لم تتضافر جهود الجميع»، مؤكداً الحاجة إلى «الجهد العشائري لتحقيق السلم الأهلي عبر المصالحة المجتمعية وتغليب روح التسامح ومحاصرة الثأر، ورض الصفوف وسحب ردود الفعل العشوائية وغير المنضبطة».

إلى ذلك، حررت القوات الأمنية منطقة الحامضية شرقي مدينة الرمادي في محافظة الأنبار بالكامل من عصابات «داعش». وكانت القوات الأمنية قد حررت، قبل يومين، الجزءين الشمالي والجنوبي من الحامضية بعدما حرّرت، الثلاثاء الماضي، جسر المنطقة.

(الأخبار)